خاتمـــــة الدراســـة

- صعوبات الدراسة:

1-وجود ندرة فى الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت جريمة الرشوة كمتغير أساسى بالبحث أو الدراسة من وجهة النظر السيكولوجية.

2-وجود ندرة فى الأدوات التى تقيس النسق القيمى لدى مرتكبى الجريمة بشكل عام ولدى مرتكبى جريمة الرشوة بصفة خاصة. بل تكاد تكون منعدمة.

3-إستغرق إستخراج التصاريح اللازمة لدخول السجون لتطبيق الاختبارات على عينة البحث حوالى أربعة أشهر ، على الرغم من السير فى الطرق القانونية للإجراءات بدءاً من خطاب الجامعة الموجه لوزارة الداخلية ، ومن الخطاب الموجه من الإدارة العامة لوزارة الداخلية لمصلحة السجون. ثم تصديق **السيد اللواء/ مساعد أول (وزير الداخلية لقطاع السجون)** بعد إطلاعه على نسخة من الأدوات المستخدمة فى الدراسة والاحتفاظ بها.

وقد شملت التصاريح بعض المحظورات وهى:

أ-يحظر التعامل مع المسجونين إلا فى مكتب المأمور وتحت رعايته.

ب-يجب أن يكون هناك إقرار كتابى بموافقة المسجون على التطبيق مع "الباحث".

ج-يحظر التعامل مع المسجونين فى مرحلة الاستئناف.

د-يحظر التعامل مع المسجونين فى قضايا سياسية أو شخصيات أجنبية.

هـ- يحظر التعامل مع المسجونين ذوى الشخصيات الهامة.

و- يحظر أخذ بيانات من المسجونين إلا بموافقة المأمور.

- توصيات الدراسة:

1-يعتبر الإنسان كلا متكاملا حين يرتكب الجريمة ، إلا أن الاتجاهات المختلفة فى تفسير السلوك الإجرامى تهتم بالجزء دون الكل ، لذلك يجب دراسة الإنسان ككل من خلال البحوث النفسية والاجتماعية التى يشارك كل من عالم النفس ، وعالم الاجتماع ، وعالم الدين ، ومن له علاقة بدراسة الجريمة بدلاً من أن يدرسها كل من منظوره الخاص.

2-عمل دورات تدريبية للآباء والأمهات لتدريبهم على كيفية تربية النشئ لكى تعطى لهم صورة ذات مرتفعة وتنمى لديهم القيم الاجتماعية السليمة.

3-الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات النفسية التى تتناول جرائم المال العام بوجه عام وجريمة الرشوة بوجه خاص مع التنوع فى المتغيرات والمقاييس المستخدمة للتأكد من نتائج الدراسة.

ملخص الدراسة باللغة العربية

مقدمة:

تعتبر الجريمة من الظواهر المرضية التى تعانى منها المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا ، فهى من ناحية تهدد مصالح أفراد المجتمع وتثير القلاقل وعدم الاستقرار بينهم ، ومن ناحية أخرى فإنها تعوق خطط التنمية فى المجتمعات.

ولما كان للسلوك الإجرامى مظاهره المختلفة ودوافعه المختلفة أيضاً ، لم تعد مشكلة الجريمة أمراً يهم رجال الأمن أو السلطة العامة دون غيرهم من المؤسسات أو الأفراد ، كما لم يعد الأمر إزاء الجريمة وخطرها يتوقف على إصدار عدد من التشريعات أو المنظمات الخاصة بمكافحتها أو بمعاقبة الجانحين وإصلاحهم ، لقد تغير المفهوم التقليدى للجريمة باعتبارها سلوكاً يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازى (يستوجب التفريد التشريعى) إلى مفهوم جديد ينظر إلى الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية بالغة التركيب وذات جوانب متداخلة يتعلق بعض هذه الجوانب بالقانون ، ويتعلق البعض الآخر بقيم المجتمع ونظام الحياة الخلقية فيه ، أو بمعتقداته ومفاهيمه الدينية ، كما يتعلق بعض ثالث بالبناء النفسى للفرد.

وإذا أردنا أن نستقى من واقع الحياة دليلاً على الجرائم التى برزت حديثاً وبشكل ملموس نتيجة التطور غير المحسوب خاصة فى المجتمعات النامية مثل المجتمع المصرى لوجدنا الجرائم التى تمس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن أهم تلك الجرائم جريمة الرشوة.

ولما كان مجال دراسة علم النفس هو الإنسان من حيث هو كائن حى يشعر ويحس وله رغباته وإهتماماته ، ومن حيث هو كائن حى يدرك ويتصور ويتخيل الآمال والطموح ويفكر ويقوم بكافة الأعمال والأفعال من شعور وتفكير ...إلخ ، فإن ذلك يوضح أن الإنسان فى كل ما يصدر عنه من نشاط نفسى لا يكون منعزلاً عن المجتمع الإنسانى والنواحى المادية التى يعيش فيها ، بل يؤثر ويتأثر بذلك المجتمع وتلك البيئة.

نستطيع أن نخلص من ذلك إلى أن الجريمة بصفة عامة والرشوة بصفة خاصة هى فى مضمونها سلوك ، ولكنها سلوك مضاد للمجتمع ، وبالتالى فإن تناول جريمة الرشوة بالتحليل والدراسة مع إغفال الجانب السيكولوجى لها يُعد تناولاً قاصراً نظراً لوجود تلك العلاقة بين موضوع علم النفس وهو الإنسان ومضمون مفهوم الجريمة ألا وهو السلوك المضاد للمجتمع.

مشكلة الدراسة:

بالنظر لمحتوى الدراسة الحالية يتضح سعيها للإجابة على التساؤلات التالية:

1-هل توجد فروق فى النسق القيمى لدى مجموعة مرتكبى جريمة الرشوة عنه لدى مجموعة الأسوياء؟ وهل تصل الفروق بينهما إلى حدود الدلالة الإحصائية؟

2-هل توجد فروق فى مفهوم الذات لدى مجموعة مرتكبى جريمة الرشوة عنه لدى مجموعة الأسوياء؟ وهل تصل الفروق بينهما إلى حدود الدلالة الإحصائية؟

هـدف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية فى التعرف على النسق القيمـى ومفهوم الذات لدى الأفراد مرتكبى جريمة الرشوة.

أهمية الدراسة:

أ-على النطاق الأكاديمى: ندرة البحـــوث والدراسات التى تناولت ظاهرة الرشوة كمتغير أساسى فى المجـــال السيكولوجـــى.

ب-على النطاق النفسى والاجتماعى: الإنعكاسات النفسية السالبة على الفرد والمجتمع من حيث نسق القيم ، ومفهوم الذات من جراء هذا السلوك ، حيث أنـه أصبح أحد جوانب فساد السلوك الاجتماعى.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة الحالية من (60) فرد مقسمة إلـى (30) فرداً من المحكوم عليهم فى جريمـة الرشوة ، (30) فرداً من الأسوياء الذين لم يتورطوا فى أى سلوك يوقعهم تحت طائلة القانون.

أدوات الدراسة:

1-مقياس النسق القيمى. (إعداد الباحث)

2-مقياس مفهوم الـذات. (إعداد: صفوت فرج ، وعبد الفتاح القرشى)

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1-حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجموعتـــى الدراســـة.

2-حساب معامل الارتباط باستخدام طريقة بيرسون.

3-اختبار (ت) لحساب دلالة الفروق بين متوسط درجات المجموعتين.

نتائج الدراسة:

1-توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين مجموعـة مرتكبـى جريمـة الرشـوة وبـين مجموعـة الأسـوياء فـى النسـق القيمـى علـى جميـع الأبعـاد (القيم الأسـرية ، والقيم الاجتماعيـة ، والقيم الأخلاقية ، والقيم المهنية ، والقيم الدينية) عند مستوى دلالة 0.01 لصـالح مجموعـة مرتكبـى جريمة الرشوة.

2-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة مرتكبى جريمة الرشوة وبين مجموعة الأسوياء فى مفهوم الذات على الأبعاد التالية (الذات الشخصية ، وسوء التوافق ، والدفاعات الموجبة ، وتكامل الشخصية) عند مستوى دلالة 0.01 لصالح مجموعة الأسوياء.

3-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة مرتكبى جريمة الرشوة وبين مجموعة الأسوياء فى مفهوم الذات على الأبعاد التالية (العصاب ، والذهان ، واضطرابات الشخصية) عند مستوى دلالة 0.05 لصالح مجموعة مرتكبى جريمة الرشوة.

4-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة مرتكبى جريمة الرشوة وبين مجموعة الأسوياء فى مفهوم الذات على الأبعاد التالية (الذات الاجتماعية ، والذات الأسرية ، والذات الأخلاقية ، والذات الجسمية).